الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٧/٣

حقيقة لابد من وضعها أمام اللجنة المركزية

وأمام كل مؤسساتنا الشعبية والسياسية والتشريعية والتنفيذية

يخطىء من يتصور ان الشـــعب المصرى اللماح .. يمكن ان يخدع ..
لان كل ما يحدث فى الشـــارع السياسى اليوم بعد الدعوة الوطنية للرئيس أنور السادات للمشـــاركة الايجابية فى وضع ضوابط الممارسة الديمقراطية يؤكد أن الحرية التى فجرها الرئيس السادات تعنى مزيدا من الحرية وأن الطريق الى استكمال البنـــاء الديمقراطى السليم لم يعد مسدودا .

وان كان بعض رجال ثورة ٢٣ يوليو لم يدركوا فى بعض مراحلهـــا دور الحريات الشخصية فى دعم ذاتية الانسان المصرى وتفجير طاقاته الخلاقة واهمية الحريات السياسية فى خلق روح التجـــاذب والثقـــة بين الحـــاكم والمحكومين ولم يدروا أن سيادة القانون هى الضمان ضد الانحراف والفســـاد والشللية والتسيب عندما كان المفهوم السائد أن الديمقراطية هى الحرية السياسية والحرية الاقتصـــادية حتى اصبحت الحرية الاقتصادية سلاحا فى يد الاقوياء اقتصاديا استخدموه فى مضـــاعفة قواهم وزيـــادة ثرواتهم واصبحت الحرية السياسية أكذوبة تقوم على المغالطة والخداع وتنافى الحقيقة .

فالشعب المصرى اللماح لا ولن ينكر فضل الرئيس السادات فى أرساء أسس الحياة الديمقراطية الســـليمة باطلاق الحريات وتأكيده لسيادة القانون ودولة المؤسســـات وفتح الحوار الشامل المفتوح لكل مصرى للمشاركة الايجابية لوضع أسس وضوابط الديمقراطية فى المرحلة القادمة . الشعب المصرى اللماح لا ينكر فضل الرئيس الســـادات فى تحريك الفكر السياسى المصرى واخراجه من جمود نظرية الحزب الواحد بعدما تجـــمدت حركته الزمنيـــة وبقى فى مـــدار واحـــد منـــذ قامت هيئـــة التحـــرير فى مشـــارف الثـــورة الشاحبة المختلفة للاتحاد الاشـــتراكى العربى ، وكان التغير الوحيـــد هـــو الاســـم دون الجوهر وربمـــا تغيرت قياداته وتلونت شعاراته لكنه ظل كما هو محببا للسلطة وممارسا لها .

ولقد وضع لنا الرئيس الســـادات القضية الديمقراطية فى اطـــارها الصحيح بأقل وابسط عدد من الكلمات حين قال :

« ان الديمقراطية لها جانبان : جانب سياسى وجانب اجتماعى ، وانه بغيرهما معا لا تقوم حرية ولا تقوم ديمقراطية » .

لان الديمقراطية ليست تلك الغابة الخالية من القواعد والقيود التى يأكل فيها القوى الضعيف .. وهى ليست أيضا قيودا خانقة لانتعال مساواة تقتل تنافس الافراد وسعيهم الى التقدم وحريتهم ومشاركتهم فى وضع القرارات التى تمس حياتهم .. »

وهكذا يتأكد لنا مدى ايمان الرئيس السادات بأن كل ما يتحقق للشعب من حريات ليس وليد هبة الحاكم يقدمها للرعية بل هو وليد رغبة صادقة من الحاكم بأن يصل بالشعب الى استرداد كافة حقوقه الشخصية والسياسية ..

ومن هذا المنطلق أرى أن الدعوة الوطنية الايجابية للمشاركة فى تحقيق الديمقراطية ووضع ضوابط عملنا السياسى — والتى فجرها الرئيس السادات — تتطلب منا وثقة صريحة صادقة مع النفس نتعرض فيها بكل عمق ودراسة وتقييم دون انفعال أو انتعال لقضية الديمقراطية بدراسة التجربة المصرية من خلال واقعنا المصرى قبل الثورة وبعد انتصارات أكتوبر المجيدة التى كانت ثورة التصحيح فى ١٥ مايو أول بداية الطريق ، واضعين امام اعيننا حقيقة ثابتة راسخة انه لارجعة الى الوراء اطلاقا ، ولا ردة فيما حققناه ، ولا توجد قوة فى الارض يمكن ان تلغى البناء الاشتراكى ولا قوة على وجه الارض تعيد الاقطاع واستغلال الانسان للانسان .

وهنا أطرح هذا التساؤل وسيظل مطروحا الى أن نبنى سويا جسر الثقة ونحن نناقش بناءنا الديمقراطى لدعمه لا لهدمه ، لتقويته لا لاضعافه .. ولتثبيت الوحدة الوطنية لا لاهتزازها .

كيف نمضى بالتجربة الديمقراطية المصرية فى تفاعل ديمقراطى يحمى كل مكاسبنا الاشتراكية لتكون اكثر رسوخا واعمق استقرارا ولا يكون الضمان هو حكم الرئيس السادات ؟

هذه هى القضية الحقيقية التى يجب أن توضح أمام أعضاء اللجنة المركزية وامام مؤسساتنا الشعبية والسياسية والتشريعية والتنفيذية بل وأمام كل الشعب .

لاننا بعدما ارتضينا جميعا الاحزاب لتوفير جو الحرية لابداء الرأى الاخر واحترامه وتطبيق ما من شأنه أن يصلح المسيرة لم نوالا الانسياق وراء الشهوات الحزبية البالية ، والرغبة فى ازاحة الحزب الحاكم لاشباع شهوة التسلط الحزبى والانسياق وراء المصالح الشخصية والتشكيك والقذف وتشويه الحقائق للعودة الى الماضى المؤلم .

لذلك علينا مراجعة الممارسة الديمقراطية فى كل اطوارها مستهدفين مصالح الشعب فى اطار الاشتراكية الديمقراطية .

علينا أن نتسلح بكل الوعى وبكل اليقظة ونحن نناقش قضية الديمقراطية لان هناك قوى معادية لا تريد لهذا البلد الامين أن تزدهر فيه الحرية والديمقراطية .

ولان هناك من يضيقون ذرعا بالحرية لانها تقضى على احلامهم وآمالهم ..

هناك من لم تتغير آراؤهم ولم تتطور مفاهيم الحرية والديمقراطية لديهم ،

لايزال بيننا الحاقدون المتآمرون المخربون الذين ضلوا الطريق لان هدفهم وضع العراقيل أمام مسيرتنا الوطنية

لذلك مطلوب وثقة صريحة مع النفس لان الشعب المصرى اللماح لا يمكن أن يخدع !!

حمدى عبد العزيز يونس
عضو المكتب السياسى
لحزب الاحرار سابقا